التنمية الثقافية في مجالات الكتاب والنشر والمطالعة العمومية

يحظى قطاع الثقافة باهتمام خاص من قبل السلط العمومية جسّمته مختلف الإصلاحات التي شهدها خلال السنوات الأخيرة وجملة البرامج والمشاريع التي وفّرت آليات تدخّل من شأنها أن تساعد هذا القطاع على الانصهار في مسار التنمية. وقد ارتكز هذا التوجّه خاصّة على تشجيع الإنتاج في مختلف الميادين الفكرية وتدعيم ترويج المادة الثقافية والتعريف بها.

وقد تمّ في هذا الإطار تحيين العديد من النصوص القانونية والتنظيمية ووضع منظومة تشريعية تكفل حق المبدع الثقافي في ملكية إنتاجه الفني والأدبي وحمايته وإيجاد برامج ترمي إلى تشجيع الخلق والإبداع والإحاطة بالمبدعين وتطوير الصناعات الثقافية وتحفيز الخواص للاستثمار فيها ودعم إنتاج الكتاب داخليا فضلا عن تحرير توريد الكتاب الأجنبي.

ولتعزيز دور قطاع الثقافة في ميدان التنمية أقرّت السلط العمومية الترفيع التدريجي في ميزانية الوزارة المكلّفة به حتى تبلغ 1 % من ميزانية الدولة ابتداء من سنة 2004. وتعتبر وزارة الثقافة والمحافظة على التراث أهمّ متدخل في مجال الكتاب والمطالعة العمومية الذي يعدّ من أبرز فروع هذا القطاع التي شملتها عناية خاصّة.

وتطوّرت جملة الاعتمادات المرصودة بميزانية وزارة الثقافة لفائدة قطاع الكتاب والمطالعة العمومية [1] من 4,688 م.د سنة 2002 إلى 5,818 م.د سنة 2006 وذلك دون اعتبار اعتمادات التصرّف اليومي للمكتبات التي تمّ إدراجها منذ سنة 1994 ضمن ميزانيات المندوبيات الجهوية للثقافة والمحافظة على التراث.

وتضمّ وزارة الثقافة والمحافظة على التراث من ضمن هياكلها إدارة عامّة للكتاب مكلّفة بمقتضى الأمر عدد 1875 لسنة 1996 المؤرخ في 7 أكتوبر 1996 والمتعلّق بتنظيم

---

[1] - اعتمادات مخصصة لبناء المكتبات وتجهيزها وصيانتها والجوائز التشجيعية واقتناء الكتب ودعم الورق والتوصية بالنشر والتظاهرات الثقافية المتّصلة بالكتاب.

هذه الوزارة كما تمّ تنقيحه بالنصوص اللاحقة خاصّة بمهامّ التشجيع على الإبداع الأدبي والفكري ودعم حركة نشر الكتاب التونسي والتعريف به على المستوى الداخلي والخارجي والسهر على تطوير رصيد الكتب والوثائق الأخرى والعمل على معالجتها علميا وتقنيا وترويجها. كما تُعنى الإدارة العامّة للكتاب بالتصرّف في شبكة المكتبات العمومية والعمل على إنجاز الخطة الوطنية للترغيب في المطالعة ومسك ملفات الأعمال الموصى بنشرها ومتابعة تنفيذها ومتابعة الملفات المتعلّقة بجوائز الإبداع الأدبي.

وللإحاطة بمختلف جوانب هذا القطاع شملت أعمال الرقابة أساسا المصالح المركزية لوزارة الثقافة والمحافظة على التراث. كما تمّ القيام بزيارات لثلاث مندوبيات جهوية للثقافة والمحافظة على التراث وستّ مكتبات عمومية. وتمّ كذلك ربط الصلة بعدد من الهياكل الأخرى المتدخّلة في هذا الميدان وهي اتحاد الكتّاب التونسيين واتحاد الناشرين والمكتبة الوطنية والمجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة" والمؤسّسة التونسية لحماية حقوق المؤلّفين. وقد تطرّقت المهمّة الرقابية إلى محورين رئيسيين لبرامج التنمية الثقافية في مجالات الكتاب والنشر والمطالعة العمومية يتعلّق الأوّل بإنتاج الكتاب التونسي وترويجه فيما يخصّ المحور الثاني التشجيع على المطالعة العمومية.

I- إنتاج الكتاب التونسي وترويجه

يعدّ إثراء الإنتاج الأدبي والفكري من خلال التشجيع على الإبداع ودعم حركة النشر والتعريف بالكتاب التونسي وترويجه من أهمّ الأهداف التي رسمتها السلط العمومية للنهوض بقطاع الكتاب التونسي.

أ- التشجيع على الإبداع

ما انفكّت السلط العمومية تسعى إلى توفير المناخ الكفيل بضمان حقوق المبدعين المادية والمعنوية. وتجلّى ذلك خاصّة من خلال سنّ القانون عدد 36 لسنة 1994 المؤرّخ في 24 فيفري 1994 والمتعلّق بالملكية الأدبية والفنية والذي تمّ كذلك بموجبه بعث "المؤسّسة التونسية لحماية حقوق المؤلّفين" وإحداث "رخصة مبدع"[1] للتفرّغ للإبداع

[1] - القانون عدد 57 لسنة 2006 المؤرخ في 28 جويلية 2006 والمتعلّق بإحداث نظام تفرغ بعنوان رخصة مبدع لفائدة أعوان القطاع العمومي.

الفكري والفني في جميع المجالات. وتندرج ضمن هذا التوجّه للتشجيع والتحفيز في مجالات الإبداع المختلفة بعض الآليات الأخرى المتمثلة في عدّة جوائز تشجيعية تتولّى وزارة الثقافة والمحافظة على التراث إسنادها لمكافأة أحسن الأعمال في ميدان التأليف الأدبي والفكري مثل جوائز الدولة للإنتاج الأدبي والعلمي والجوائز الوطنية لأفضل الأعمال الأدبية والفكرية الخاصة بمضامين 7 نوفمبر والجائزة الوطنية لأدب الشباب. وتخصّص لهذه الجوائز ضمن ميزانية وزارة الثقافة والمحافظة على التراث اعتمادات سنوية قدرها 37 أ.د.

وتتولّى الوزارة المعنية سنويا فتح باب الترشّحات لهذه الجوائز التي تسند بناء على تقارير تقييمية تعدّها لجان استشارية. غير أنّ هذه الآلية التي ترمي إلى تحفيز المبدعين على الإنتاج أصبحت خلال السنوات الأخيرة شبه معطّلة وذلك خاصة لعدم انتظام دورية المسابقات المتعلقة بها وضعف الإقبال عليها ممّا حدّ من فعاليتها كأداة للتشجيع على الإبداع.

فقد لوحظ فيما يتعلق بالجوائز الخاصّة بالإنتاج الأدبي والعلمي أنّه رغم إعلان وزارة الثقافة والمحافظة على التراث عنها سنويا خلال الفترة الممتدة من سنة 1997 إلى سنة 2000 وتعيين اللجان المكلّفة بالنظر في الأعمال المرشحة لهذه الجوائز واقتراح الفائزين بها لم يتمّ إسناد الجوائز المعنية طيلة الفترة المذكورة. وقد استأنفت الوزارة خلال سنة 2003 الإعلان عن هذه الجوائز بالنسبة إلى الأعمال الأدبية الصادرة في سنة 2001 غير أنها لم تتلقّ سوى مطلب ترشح واحد. وقد توقّف الإعلان عن هذا الصنف من الجوائز منذ تلك السنة.

أمّا فيما يهمّ جائزة أدب الشباب فرغم موافاة الوزارة بتقارير اللجان الاستشارية المتضمّنة لتقييم الأعمال المتنافسة واقتراح الفائزة منها بعنوان سنوات 1998 و1999 و2000 فإنّه لم يتمّ إسنادها. ولم تتلقّ الوزارة في سنة 2001 سوى 4 ترشحات وصفتها اللجان الاستشارية "بالهزيلة على المستوى الكمي والنوعي" وبالتالي لم يتمّ إسناد هذه الجائزة. وقد توقف كذلك الإعلان عن الجائزة المذكورة منذ ذلك التاريخ. وفيما يتعلّق بجائزة مضامين السابع من نوفمبر فقد قرّرت اللجان الاستشارية عدم إسنادها خلال

السنوات 2001 و2002 و2003 وذلك نظرا إلى "ندرة المترشحين وضعف مستوى الأعمال المقدّمة"[1].

ب- التشجيع على النشر

تمحورت أهداف المخطط العاشر للتنمية في مجال النشر حول تعزيز الإصلاحات الهيكلية والتشريعية ومراجعة طرق دعم المؤسسات التي تعنى بالكتاب والنشر ودفع القطاع الخاص للاستثمار في مجال الكتاب الثقافي. وفي هذا الإطار أقرّت وزارة الثقافة والمحافظة على التراث منذ سنة 2001 اعتماد كراسات شروط لإحداث مؤسّسات خاصّة لنشر الكتاب الثقافي أو توزيعه فضلا عن إقرار آليات تمويل تتماشى وخصوصيات القطاع الثقافي من خلال إحداث "صندوق ضمان القروض المسندة للصناعات الثقافية"[2]. كما تمّت في سنة 2004 إضافة مهنة ناشر إلى الأنشطة التي تضمّنتها مجلة التشجيع على الاستثمارات.

وفضلا عن ذلك يتمّ تشجيع المنشورات التونسية بواسطة جملة من الحوافز تتمثل في دعم الورق المخصّص للكتاب الثقافي وفي الاقتناءات التشجيعية وفي عمليات النشر التي تقوم بها وزارة الثقافة والمحافظة على التراث على ميزانيتها.

1- دعم الورق المخصص للكتاب

يعتبر دعم الورق المخصص للكتاب الثقافي من أبرز تدخّلات السلط العمومية للتشجيع على النشر ويتمثل في تحمّل ميزانية وزارة الثقافة 75 % من كلفة الورق المستعمل لهذا الغرض[1]. وقد شهدت الاعتمادات المرصودة سنويا لهذا الغرض تطوّرا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفعت من 0,4 م.د سنة 2002 إلى 0,750 م.د سنة 2006. كما تطوّر عدد دور النشر المستفيدة من دعم الورق من 26 دارا سنة 2002 إلى 48 دارا سنة 2005. أمّا عدد العناوين المستفيدة فقد بلغ 738 عنوانا في سنة 2002 و1131 عنوانا في سنة 2004 ثم تراجع هذا العدد إلى 716 عنوانا في سنة 2005.

---

[1] - تقارير اللجان الاستشارية.

[2] - في إطار الاتفاقية المبرمة مع الوكالة الدولية الفرنكوفونية المصادق عليها بالأمر عدد 1265 لسنة 2003 المؤرخ في 16 جوان 2003.

[1] - الأمر عدد 1847 لسنة 2004 المؤرخ في 2 أوت 2004 والمتعلق بإحداث لجنة استشارية لإسناد النسبة الموحدة للدعم على جميع أنواع الورق المستعمل في صناعة الكتاب الثقافي وكتاب الطفل والكتاب الفني الفاخر وضبط تركيبتها وطرق سيرها.

وقد تبيّن أنّ التصرّف في ملفّات إسناد الدعم مازال في حاجة إلى مزيد من الإحكام خاصّة في ما يتعلّق بمتابعة تنفيذ التزامات المستفيدين المضمّنة بالعقود المبرمة مع وزارة الثقافة والمحافظة على التراث وبتقييم مردودية هذا الدعم ونتائجه.

ويتمّ ضبط مبلغ الدعم في حدود النسبة القصوى البالغة 75 % من تكلفة الورق استنادا إلى الكمية المحدّدة من الورق وفق عدد من المقاييس[2] وباعتماد سعر مرجعي وذلك في إطار عقود تبرم مع المستفيدين تتيح للإدارة إمكانية التثبّت من تنفيذ التزاماتهم خاصّة فيما يتعلّق بكمية السحب من كلّ كتاب مدعوم واستعمال الورق حصرا لطباعة العناوين المحدّدة بالعقد. غير أنّ المصالح المعنية بوزارة الثقافة والمحافظة على التراث مازالت تفتقر إلى الإجراءات الكفيلة بتأمين متابعة تنفيذ هذه الالتزامات بشكل فعّال. من ذلك أنّه في غياب منظومة تتضمّن معطيات أساسية[3] تمكّن من التثبّت من تنفيذ المستفيدين لالتزاماتهم تقوم المصالح المعنية بخلاص وصولات الدعم التي تمّ إسنادها للمستفيدين حال ورودها عليها مصحوبة بمؤيّدات اقتناء الورق دون التثبّت من تنفيذ الالتزامات المحدّدة بعقود الدعم.

ومن جهة أخرى فإنّ عملية "المحاسبة"[1] التي يلتزم الناشر المستفيد بالدعم بالخضوع لها لدى مصالح الوزارة في غضون الشهر الموالي لصدور الكتاب موضوع عقد الدعم رغم أهميّتها كصيغة للمراقبة اللاحقة مازالت في حاجة إلى مزيد من الإحكام حيث أنّه إلى غاية شهر جوان 2006 لم تخضع لهذه العملية عدّة دور نشر حصلت على دعم الورق لبعض إصداراتها خلال سنتي 2004 و2005.

وبالنسبة إلى الناشرين الذين خضعوا لعملية المحاسبة فقد تبيّن أنّه علاوة على عدم تقيّد هؤلاء أحيانا بمواصفات الكتاب موضوع عقد الدعم من حيث كمية السحب أو المقاس أو نوع الورق المستعمل أو عدد الصفحات تولّى البعض منهم تقديم طلبات للدعم بعنوان كتب سبق طبعها. من ذلك أنّ 5 دور نشر قدّمت في إطار عقود الدعم المبرمة خلال سنة

---

[2] - مقاس الكتاب وعدد الصفحات وكمية السحب ونوعية الورق المستعمل.

[3] - تاريخ إبرام العقد والعناوين المدعومة وتاريخ حلول آجال صدورها وكمية النسخ المسحوبة من كل عنوان.

[1] - تتمثّل في موافاة الوزارة بشهادة في الإيداع القانوني وبنسختين من الكتاب موضوع الدعم وبشهادة في كمية السحب وبنسخة من العقد المبرم بين الناشر والمؤلف.

2005 شهادات سحب أو شهادات في الإيداع القانوني بالنسبة إلى عناوين يرجع تاريخ بعضها إلى سنوات 2002 و2003 و2004.

ومن ناحية أخرى يضبط عقد الدعم نسبة الضارب المعتمد في احتساب ثمن الكتاب بسقف لا يتجاوز 3,5 مرات تكلفة صناعة الكتاب كما ينصّ على التخفيض في ثمن البيع للعموم بنسبة لا تقلّ عن 20 %. غير أنّ المصالح المعنية بالوزارة لا تتولّى عند درسها طلبات الدعم التثبّت من الأسعار المقدّمة من قبل دور النشر ولا من صحّة التخفيض المقترح في سعر بيع الكتاب للعموم خاصّة أنّه لم يتمّ القيام بدراسة علمية وميدانية يمكن اعتمادها لتحديد كلفة الكتاب.

2- الاقتناءات التشجيعية

طبقا لأحكام الأمر عدد 749 لسنة 1979 المؤرّخ في 21 أوت 1979 والمتعلّق بتشجيع الدولة للإنتاج الأدبي والعلمي تقتني وزارة الثقافة والمحافظة على التراث سنويا في حدود الاعتمادات المرصودة للغرض بميزانيتها كميات هامّة من الكتب التونسية الصادرة سواء عن دور نشر تونسية أو عن مؤلّفين تونسيين ينشرون على نفقتهم. وقد ارتفعت الاعتمادات المخصّصة للاقتناءات التشجيعية من الكتب التونسية من 0,764 م.د سنة 2002 إلى 1 م.د سنة 2005. وتطوّر عدد العناوين المقتناة من 520 عنوانا سنة 2002 إلى 832 عنوانا سنة 2005. أمّا عدد النسخ التي تمّ اقتناؤها فقد بلغ 262.189 نسخة سنة 2005 مقابل 230.100 سنة 2002. وتتمّ هذه الاقتناءات في إطار لجنة فنية استشارية[2].

وفي غياب نشرية حول الإبداع الأدبي يتمّ إعدادها انطلاقا من الإيداع القانوني تسمح بمتابعة الإصدارات وانتقاء المؤلفات التي يمكن اقتناؤها تتولّى إدارة الآداب إعداد قائمة الكتب المزمع اقتناؤها اعتمادا على المطالب الواردة على الوزارة من الناشرين والمؤلّفين الذين ينشرون على نفقتهم. وتتمّ هذه الاقتناءات بمعزل عن حاجيات المكتبات العمومية أو طلباتها من هذه الكتب.

---

[2] - تتركب من ممثلين عن إدارة الآداب وإدارة المطالعة العمومية ودار الكتب الوطنية والمؤسّسة التونسية لحماية حقوق المؤلّفين.

كما أنّه لا يتمّ دائما التقيّد بالإجراءات المتعلّقة بعرض جميع العناوين المقترحة للاقتناء على اللجنة الاستشارية المختصّة. وقد بلغت قيمة الاقتناءات المنجزة على هذا النحو 420,468 أ.د سنة 2003 و567,308 أ.د سنة 2004 أي بنسبة بلغت على التوالي 52,5 % و57 % من جملة الشراءات. ولا يتوفّر لدى إدارة الآداب وهي الجهة المكلّفة بهذه الاقتناءات المعلومات الكافية حول الطلبات التي يتمّ إنجازها من قبل المصالح المالية بالوزارة ممّا لا يمكّن الإدارة المعنية من إحكام عملية استلام هذه المقتنيات.

3- النشر على نفقة وزارة الثقافة والمحافظة على التراث (التوصية بالنشر)

قصد تنشيط حركة الإبداع والنشر تمّ إقرار صيغة التوصية بالنشر كآلية لتطوير حركة النشر حيث ينصّ الفصل 9 من الأمر عدد 749 لسنة 1979 آنف الذكر على أنّ وزارة الثقافة والمحافظة على التراث "تشجع المنشورات التونسية بشراء كميات ممّا يطبع منها وذلك خاصّة بتطبيق نسب الشراءات المتعلّقة بالكتب الموصى بنشرها". وفي إطار السعي إلى تطوير صيغة التوصية بالنشر تكفّلت وزارة الثقافة والمحافظة على التراث منذ سنة 1997 بنشر سلسلات من المؤلّفات على ميزانيتها. وقد تطوّرت الاعتمادات المفتوحة بعنوان طبع الأعمال الموصى بنشرها من 0,250 م.د سنة 2002 إلى 0,300 م.د سنة 2006.

وبمقتضى الأمر المنظّم لوزارة الثقافة والمحافظة على التراث فإنّ الإدارة العامة للكتاب (إدارة الآداب) مكلّفة "بمسك ملفات الأعمال الموصى بنشرها ومتابعة تنفيذها". غير أنّ التصرّف في هذه الملفّات لا يتمّ في الواقع على هذا النحو حيث لا يقع تشريك إدارة الآداب إلاّ في مرحلة استلام الكتب الموصى بنشرها فضلا عن أنّ ذلك لا يتمّ وفق إجراءات محدّدة تمكّن الإدارة المعنية من التثبت من تنفيذ بنود العقد المتعلّق بالنشر.

وفيما يتّصل بالإعلان عن العناوين المزمع نشرها في هذا الإطار وانتقائها فإنّه خلافا لما ينصّ عليه قرار وزير الثقافة عدد 475 المؤرخ في 3 جوان 1994 والمتعلّق بالإجراءات التي تخضع لها التوصية بالنشر لا يتمّ الإعلان سنويا عن العناوين التي تعتزم الوزارة نشرها ولا يخضع انتقاء العناوين المرشّحة للتوصية بالنشر وتحديد الحاجيات منها لرأي اللجنة المختصة التي تعيّن للغرض. كما أنّ طبع المؤلفات المنتقاة لا يتمّ عن طريق

إعلان يوجه للناشرين التونسيين يتضمن قائمة الكتب التي شملتها التوصية بالنشر والمواصفات الفنية للطباعة حسب كراسات شروط يتمّ في ضوئها تقديم عروض لتكاليف النشر. فقد تمّ خلال الفترة 2002- 2005 تنفيذ أغلب[1] عمليات طبع الكتب ضمن صفقات تمّ إبرامها بالاتفاق المباشر.

ووفق القرار المشار إليه تتعهّد وزارة الثقافة والمحافظة على التراث بمقتضى العقد المبرم مع كلّ ناشر باقتناء ألف نسخة من كلّ 2500 نسخة مسحوبة وذلك بسعر فردي يساوي 3,5 مرات التكلفة فيما يتعهّد الناشر المعني بتوزيع الكمية المتبقّية بثمن بيع للعموم يساوي 60 % من الثمن الذي اقتنت به الوزارة. غير أنّه تبيّن أنّ الصفقات التسع المبرمة خلال الفترة 2002-2005 لم يتمّ عقدها وفق مقتضيات قرار وزير الثقافة سالف الذكر والعقد النموذجي المعدّ للغرض. من ذلك أنّ الصفقات المبرمة لم تنصّ على تكلفة الكتاب الواحد الذي يتمّ على أساسها تحديد ثمن كمية النسخ المخصّصة للوزارة ولم تحدّد كذلك التزامات الناشر فيما يتعلّق بالكمية المتبقّية لديه.

ج- التعريف بالكتاب التونسي بالخارج وترويجه

قصد التعريف بالكتاب التونسي بالخارج خاصّة من خلال دعم ترويجه وتوزيعه في الأسواق الخارجية أقرّ المخطط العاشر للتنمية وضع استراتيجية متكاملة لتصديره وبعث قواعد معلومات ونشرها على شبكة الأنترنات وإرساء أسس منظومة شاملة للتجارة الإلكترونية وتشجيع نشر الكتاب الإلكتروني إلى جانب العمل على بعث هيكل يهتمّ بالتصدير بالطرق التقليدية.

وقد أوكلت إلى الإدارة العامّة للكتاب بمقتضى الأمر المتعلّق بتنظيم الوزارة مهمة "دعم حركة نشر الكتاب التونسي والتعريف به على المستوى... الخارجي". وفضلا عن هياكل وزارة الثقافة يعمل اتحاد الناشرين التونسيين وهو جمعية ثقافية مهنية من أجل رفع مستوى توزيع الكتاب بالخارج. غير أنّ التعريف بالكتاب التونسي بالخارج مازال دون المأمول وتشوبه عديد النقائص خاصّة على صعيد المشاركة في المعارض الدولية وتشجيع النشر الإلكتروني والترجمة.

1– المعارض الدولية

---

[1]- 8 أعمال من ضمن 9.

يمثّل حضور الكتاب التونسي في المعارض الدولية العريقة ومتواصلة الانتظام آلية هامّة للتعريف به وترويجه بالخارج. وقد تطوّر عدد المعارض الدولية التي تمّت المشاركة فيها من 8 معارض خلال سنة 2002 إلى 14 معرضا خلال سنة 2005. ويتراوح عدد الناشرين الذين شاركوا في هذه المعارض بين 10 ناشرين و16 ناشرا فيما يتراوح عدد العناوين التي شاركوا بها بين 350 عنوانا و600 عنوان.

ورغم حثّ الوزارة الناشرين على العمل على التعريف بالكتاب التونسي بالخارج وتحمّلها نفقات شحن الكتب والنقل والإقامة وكراء أجنحة بالمعارض الدولية فإنّ مشاركة الناشرين في هذه المعارض مازالت تعتبر محدودة لعدم انتظام هذه المشاركة و"عدم حرفيتها"[1]. فقد توقّفت المشاركة في معرض فرنكفورت لأكثر من ثماني سنوات ولم يتمّ استئنافها إلاّ في سنة 2004. كما توقّفت المشاركة في معرض بروكسال منذ سنة 2001. وقد انعكس غياب أدلة المنشورات وعدم كفاية الاستعداد للمشاركة خاصّة في مستوى البرمجة والتنظيم على نتائج هذه المشاركة.

وقد نتج عن قلّة إحكام البرمجة تراجع عدد الناشرين المشاركين في معرض فرنكفورت من 7 مشاركين سنة 2004 إلى مشاركين اثنين سنة 2005 حيث لم يتمّ حجز مكان خاصّ بتونس لتأخّر اتخاذ قرار المشاركة من قبل الوزارة. وبالنسبة إلى معرض الشارقة الذي انتظم سنة 2003 فقد انجرّ عن عدم طلب اتحاد الناشرين حجز جناح في الوقت المناسب عدم المشاركة في هذا المعرض. أمّا العناوين المعروضة فلم تكن دائما حديثة إذ يعود نشر البعض منها إلى بداية الثمانينات أو ما قبلها[2]. وحسب اتحاد الناشرين[3] فإنّ نسبة الإصدارات التونسية الجديدة التي تتمّ المشاركة بها في المعارض الدولية لا تتجاوز 20 % من جملة ما يتمّ عرضه.

ولاستشراف مستقبل القطاع والنهوض به أوصت جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 24 ماي 2001 بإحداث وحدة متابعة خاصّة بالكتاب بوزارة الثقافة تتولّى التنسيق بين الأطراف المعنية بإنتاج الكتاب التونسي ونشره وتوزيعه وجمع المعطيات ومعالجتها وضبط المؤشّرات الضرورية لذلك. غير أنّه لم يتمّ إحداث هذه الوحدة

---

[1] - مكتوب صادر عن رئيس اتحاد الناشرين بتاريخ 27 أفريل 2006.

[2] - التقرير الذي تمّ إعداده إثر المشاركة في معرض الكويت لسنة 2005.

[3] - مذكرة رئيس اتحاد الناشرين التونسيين بتاريخ 27 أفريل 2006 حول مساهمة الاتحاد في المعارض الأجنبية.

ولم يتبيّن من المعطيات المتوفّرة بالوزارة وجود دراسات تقييمية مكتملة لنتائج المشاركات التونسية. بالإضافة إلى ذلك لا تتوفّر لدى الوزارة معطيات شاملة حول تطوّر عدد الناشرين المشاركين في المعارض الدولية وعدد العناوين التي تمّت المشاركة بها.

2- تشجيع نشر الكتاب الإلكتروني وتصدير الكتاب التونسي

تمّ في إطار تطوير طرق التعريف بالكتاب التونسي بالخارج وتسويقه إقرار إنجاز موقع للكتاب التونسي على شبكة الأنترنات[1] للتعريف به كمنتوج قابل للتصدير وتطوير مسالك ترويجه. إلاّ أنّ هذا الموقع اتّسم بالبطء في نسق إنجازه وبعدم إحكام تسييره إضافة إلى عدم شموله لجميع الكتب.

وفي حين كان من المقرّر أن يتمّ احتضان هذا الموقع وتسييره وتحمّل تكلفته من قبل الوزارة مباشرة تولّى اتحاد الناشرين إنجاز هذا الموقع واحتضانه واقتصر دور الوزارة على تجميع المعطيات المتعلّقة بنشر الكتاب التونسي وعلى مدّ الاتحاد المذكور بنسخ من الكتب الصادرة انطلاقا من سنة 2002.

وبخصوص النشر الإلكتروني فإنّ وزارة الثقافة والمحافظة على التراث مكلّفة "بإعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع الهادفة إلى تعميم الثقافة الرقمية"[2]. إلاّ أنّه ولئن أصبحت اقتناءات الوزارة تشمل بعض الأقراص الممغنطة فإنّ هذه الاقتناءات محدودة وظرفية علاوة على غياب ما يفيد وجود ملامح أيّة خطّة أو تدابير من شأنها التشجيع على نشر الكتاب الإلكتروني.

وفيما يتعلّق بتصدير الكتاب التونسي فرغم تشجيعات السلط العمومية من خلال تحمّلها عديد النفقات لفائدة الناشرين فقد بقي (بدون اعتبار الكتب المدرسية) محدودا ولا تتجاوز المداخيل المتأتّية منه مقارنة بجملة ما يتمّ توريده من كتب نسبة 2,73 % [3].

---

[1] - بمناسبة اليوم الوطني للثقافة لسنة 2001.

[2] - الفصل الأوّل من الأمر المتعلق بضبط مشمولات الوزارة.

[3] - المذكرة التأليفية حول قطاع الكتاب 2006 بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 2005.

وقد تبيّن أنّه رغم إقرار السلط العمومية خلال سنة 2003 بضرورة اعتماد التدابير الكفيلة بحفز القطاع الخاصّ على إحداث مؤسّسة تتولّى توزيع الكتاب التونسي بالخارج لم يتمّ بعث هذه المؤسّسة حتّى موفّى جوان 2006. وفي غياب مثل هذا الهيكل لم تتولّ الوزارة القيام بدراسات يتمّ اعتمادها لصياغة استراتيجية واضحة تمكّن من وضع الآليات الكفيلة برفع نسب تصدير الكتاب التونسي وضبط كيفية ترويجه والنوعية المطلوبة منه.

3- التعريف بالكتاب التونسي بالخارج من خلال الترجمة

تمثّل الترجمة وسيلة للتعريف بالكتاب التونسي بالخارج عبر تصدير المنتوج المترجم إلى لغات أجنبيّة. وقد أقرّ المخطّط العاشر للتنمية وضع خطّة وطنيّة للترجمة. غير أنّه لم يتبيّن ما يفيد قيام وزارة الثقافة والمحافظة على التراث بصياغة هذه الخطة. وبقيت الترجمة منحصرة فيما يقوم به المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة". إلاّ أنّ هذه المؤسسة تتّسم بطابعها الأكاديمي ممّا يجعل أعمال الترجمة التي تقوم بها تقتصر على مجالات اختصاصها فحسب. فضلا عن ذلك لا تمثّل أعمال الترجمة سوى نسبة 30 % من جملة منشورات هذه المؤسّسة وتعود النسبة الأهمّ من أعمال الترجمة إلى نقل المنشورات من اللغات الأجنبية إلى العربيّة. أمّا فيما يخصّ الكتاب التونسي فإنّ المجمع لم يقم بترجمة أيّ كتاب منذ سنة 1993.

د- القيام بدراسات في مجال الكتاب

رغم ما تمّ إقراره من تشجيعات تشريعية وترتيبية وحوافز مالية لفائدة قطاع الكتاب والمطالعة العمومية مازالت بعض الصعوبات تواجه النهوض بهذا القطاع ممّا يؤكّد ضرورة القيام بدراسات تشخيصية شاملة له تحدّد أهمّ النقائص التي يعاني منها. غير أنّه لم يتمّ القيام بمثل هذه الدراسات من قبل أيّ طرف من الأطراف المتدخلة في هذا القطاع.

فالإدارة العامة للكتاب التي أوكلت إليها بموجب الأمر المنظم للوزارة المعنية مهمّة القيام بالدراسات والبحوث المتعلقة بالكتاب والمطالعة العمومية لم تبادر بأيّ عمل في هذا الشأن وكذلك الأمر بالنسبة إلى مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة بالوزارة المكلّف بالقيام بالدراسات في الميادين المتعلّقة بأنشطتها بالتنسيق مع الهياكل المعنية وتقييم نتائج مخططات التنمية المتعلّقة بالميادين التابعة لمشمولات وزارة الثقافة والمحافظة على

التراث. وعلاوة على ذلك فإنّ المجلس الوطني للنشر المحدث منذ سنة 1979 والذي أوكلت إليه خاصّة مهمّة تقييم ما يتمّ إنجازه سنويا في ميدان النشر واقتراح التدابير لتوسيع شبكة ترويج الكتاب التونسي فقد توقف عن النشاط منذ بداية الثمانينات.

وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ في سنة 2002 إجراء استشارة وطنية حول الثقافة تطرّقت إلى جميع المجالات الثقافية ومنها الكتاب والنشر والمطالعة العمومية. وقد خلصت هذه الاستشارة إلى توصية بوضع "خطة وطنية للترجمة" و"تطوير صيغة التوصية بالنشر بما يضمن تشجيع ودعم المؤلّف" إضافة إلى الدعوة إلى دعم الخطّة الوطنية للترغيب في المطالعة وإعلان سنة 2003 سنة وطنية للكتاب وإلى بعث شبكة ترابط "انترانات" بين المكتبات الجهوية والمكتبة الوطنية ووضع خطة متكاملة للتنسيق بين الفضاءات الثقافية والمؤسّسات التربوية والجامعية. ولئن تمّ إعلان سنة 2003 سنة وطنية للكتاب وإحداث مؤسّسة وطنية للترجمة في سنة 2006 فإنّه لم يتمّ بعد بعث شبكة الانترانات المذكورة كما لم يتمّ وضع الخطة المتكاملة للتنسيق بين الفضاءات الثقافية والمؤسّسات التعليمية.

وفضلا عن ذلك وفي إطار البرنامج التابع لمنظمة اليونسكو الرامي إلى دراسة قطاع الكتاب ببلدان المغرب العربي كلّفت وزارة الثقافة والمحافظة على التراث في آخر سنة 2005 مكتب دراسات خاصّ بدراسة هذا القطاع بتونس. غير أنّ المكتب المذكور أوضح أنّه "لا يمكن اعتبار نتائج هذه المهمّة كدراسة شاملة وكافية للإحاطة بقطاع الكتاب".

II– التشجيع على المطالعة العمومية

للمحافظة على مكانة الكتاب وتعزيزها في ظلّ التحديات التي يواجهها نتيجة التطوّر التكنولوجي الذي شهده قطاع المعلومات اتّجهت السلط العمومية إلى العمل على مزيد تقريب المكتبات من القرّاء وتأهيلها لتواكب هذه التطوّرات خاصّة فيما يتعلّق بتوفير المعلومة عن طريق إدماج التقنيات الحديثة وتكوين الإطار العامل في ميدان المطالعة قصد التحكم في هذه التقنيات وحسن توظيفها إضافة إلى مواصلة برامج الترغيب في المطالعة خاصّة عبر الأنشطة المتعلّقة بالتعريف بالكتاب.

أ- إحداث المكتبات العمومية

يمثّل دعم البنى الأساسية الثقافية أحد الأهداف الرئيسية التي تضمّنتها مخططات التنمية وذلك من خلال إحداث المكتبات بهدف تطوير العمل الثقافي وتقريبه من المواطن. وقد بلغت الاعتمادات التي تمّ ترسيمها بميزانية وزارة الثقافة والمحافظة على التراث لبناء المكتبات العمومية خلال فترة المخطط العاشر 7,390 م.د وذلك دون اعتبار مساهمة البلديات في إنجاز هذه المشاريع. وبلغت الاعتمادات التي تمّ رصدها لتهيئة المكتبات وتجهيزها خلال نفس الفترة على التوالي 2,800 م.د و3 م.د. وقد تطوّرت شبكة المكتبات العمومية من 334 مكتبة سنة 2001 إلى 366 مكتبة في شهر أفريل 2006 منها 28 مكتبة متجوّلة.

ويتمّ اقتراح إحداث هذه الهياكل سواء من قبل الجهات أو من قبل إدارة المطالعة العمومية وفق مقياس يتمثل في عدد السكان بالمنطقة المعنية والذي تمّ ضبطه بما لا يقلّ عن 5.000 ساكن. والجدير بالملاحظة أنّ منظّمة اليونسكو توصي بإحداث مكتبة لكل 3.500 ساكن بالنسبة إلى البلدان النامية. ويتمّ البتّ في هذه المقترحات وبرمجة إنجازها خلال مخططات التنمية بعد التشاور والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة[1].

وفيما يتعلّق بتمويل إحداث المكتبات فإنّ الوزارة تتحمّل القسط الأوفر من التكلفة الجملية للمشروع (في حدود 64 % أو 90 % أو 100 %) فيما تتعهّد البلدية المعنية بتوفير جزء من التمويل حسب وضعيتها المالية إضافة إلى توفيرها الأرض الصالحة للمشروع وتخصيصها للوزارة المذكورة.

غير أنّه لم يتمّ إنجاز عدد من المشاريع وفق ما تضمّنته برامج الاستثمار البلدية وما تمّ إدراجه بمخططات التنمية سواء بسبب تراجع عدد من الجماعات المحلية عن إنجاز هذه المشاريع أو بسبب عدم إتمام الجهات المعنية الإجراءات اللازمة للشروع في الإنجاز. واتّسمت مشاريع إحداث المكتبات العمومية كذلك بتأخير في مختلف مراحل إنجازها لأسباب شتى كالتأخير في توفير التمويل من قبل الجهة المعنية أو وجود مشاكل عقارية أو عدم إتمام الملفات المتعلقة بالمشاريع المعنية أو عدم إنجاز الأشغال الخاصّة بها في الآجال

---

[1] - وزارة الداخلية والتنمية المحلية ووزارة التنمية والتعاون الدولي ووزارة المالية.

المحدّدة. فعديد المكتبات التي كانت مبرمجة خلال المخطط التاسع أو حتّى المخطط الثامن لم يتمّ إنجازها إلاّ خلال فترة المخطط العاشر. وتبيّن من ناحية أخرى أنّ 49 فضاء مستغلاّ كمكتبات عمومية تتّسم حسب إدارة المطالعة العمومية بعدم وظيفيتها[2].

أمّا بخصوص المكتبات المتجوّلة فهي تؤمّن الخدمات لسكان التجمعات الريفية وتعمل على التعريف بالكتاب فضلا عن المساهمة في إنجاز برامج الترغيب في المطالعة. ويتكوّن أسطول المكتبات المتجوّلة حتّى شهر ماي 2006 من 28 مكتبة متجوّلة موزّعة على كامل ولايات الجمهورية. ولا تغطي خدمات هذا الأسطول جميع المناطق الريفية إذ أنّ 30 % من هذه المناطق لا تصلها هذه الخدمات. ولا يستفيد من خدمات هذه المكتبات إلاّ حوالي 20.000 شخص في السنة[3].

ب- تأهيل المكتبات العمومية

اتّجهت السلط العمومية فيما يتعلّق باستعمال التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصال وبالنظر إلى عدد المكتبات العمومية وحجم أرصدة الكتب بها إلى العمل على تجهيز هذه الهياكل بمعدّات إعلامية وربطها بشبكة الانترنات وذلك قصد الاستفادة من الإمكانيّات التي تتيحها وسائل الاتّصال الحديثة. إلاّ أنّ تحقيق هذا الهدف مازال دون المستوى المأمول. فمخطط التأهيل الخاصّ بالوزارة الذي تمّ ضبطه سنة 1996 وتنقيحه سنة 1998 تضمّن من بين عناصره إعداد مخطط مديري للإعلامية يشمل جميع الهياكل الراجعة بالنظر إلى الوزارة. غير أنّ هذا المشروع لم يتجاوز مرحلة الدراسات. وتتولّى وزارة الثقافة والمحافظة على التراث سنويا اقتناء عديد التجهيزات الإعلامية لفائدة المكتبات العمومية ورصدت لذلك اعتمادات خلال الفترة 2002-2006 قدرها 0,700 م.د لم يتمّ صرفها إلاّ في حدود 0,294 م.د. ولا يتمّ استعمال الإعلامية في مختلف أوجه الأنشطة التي تقوم بها المكتبات ويتمّ تخصيص أغلب التجهيزات الإعلامية التي تمّ اقتناؤها لفائدة المكتبات لربط هذه الأخيرة بالأنترنات.

---

[2] - ضيق الفضاءات – عدم تكييف...

[3] - أشغال الملتقى العربي للمطالعة في الريف – 2003.

وفي إطار تعميم ربط شبكة المكتبات بالأنترنات تمّ منذ سنة 1999 الشروع في ربط عدد منها على مراحل. وبلغت في شهر جوان 2006 نسبة المكتبات التي شملتها هذه العملية 45 % من جملة المكتبات العمومية علما بأنّ هذه النسبة بقيت مستقرّة منذ سنة 2003. وقد اتّضح من خلال المعطيات المتوفّرة والمتعلّقة بنشاط سنة 2004 أنّ عدد ساعات استغلال الأنترنات بالمكتبات المعنية (163 مكتبة) بلغ 2.853 ساعة أي بمعدّل 17,50 ساعة سنويّا لكلّ مكتبة. واقتصر معدّل الاستغلال بالنسبة إلى كلّ شخص استعمل هذه الخدمات على 34 دقيقة في السنة. ولم تسجّل عديد المكتبات المرتبطة بالأنترنات أيّ استعمال لهذه الشبكة مثل جميع المكتبات الموجودة بولايتي تونس وأريانة وعدد من المكتبات بولايات أخرى.

ويتطلّب تأهيل المكتبات العمومية علاوة على تجهيزها بوسائل التصرف الحديثة دعمها بالموارد البشرية والرفع من مستوى التأطير بها وتكثيف دورات الرسكلة والتكوين. فقد تطوّرت نسبة الأعوان المختصّين بالمكتبات العمومية خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى شهر ماي 2006 مقارنة بجملة الأعوان العاملين بهذه المكتبات من 19,56 % إلى 26,10 %. إلاّ أن هذه النسبة مازالت دون معايير "الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات" أو معايير منظّمة اليونسكو التي تضبط هذه النسبة في حدود ثلث الأعوان العاملين بالمكتبات العمومية. وأكثر من ذلك لا يوجد في 107 مكتبات عمومية حتى موفىّ أفريل 2006 أي عون مختص. ولا يتوفّر بعديد المكتبات الحدّ الأدنى المطلوب من الأعوان مقارنة بما ضبطته إدارة المطالعة العمومية إذ لا يوجد في 103 مكتبات إلاّ عون واحد لتسيير كلّ واحدة منها من ضمنهم 35 عونا برتبة عامل أو مستكتب إدارة وليس لهم التأهيل الكافي. كما تفتقر 125 مكتبة إلى أعوان من صنف العملة.

وفيما يخصّ تأهيل الأعوان اتّضح تباين بين الجهات بالنسبة إلى الأعوان المنتفعين بالدورات التكوينية في مجالات استعمال التقنيات الحديثة مقارنة بمجموع الأعوان العاملين بالمكتبات العمومية إذ استأثرت منطقة تونس الكبرى بعنوان سنة 2005 على سبيل المثال بنسبة 96 % من جملة الأعوان المنتفعين بالتكوين في حين لا تتجاوز نسبة الأعوان العاملين بها 25 % من مجموع الأعوان بالمكتبات العمومية.

ج- التصرّف في السلسلة الوثائقية والمتابعة الفنية للمكتبات

تمّ تكليف الإدارة العامّة للكتاب بمهمة "السهر على تطوير رصيد الكتب والوثائق الأخرى والعمل على معالجتها علميا وتقنيا وترويجها"[1]. وتتجسّم هذه المهمّة في التصرّف في السلسلة الوثائقية التي تشتمل على مختلف المراحل التي تمرّ بها الوثائق المكتبية قبل بلوغها إلى القارئ من اقتناء ومعالجة فنية وتوزيع.

وبالنظر إلى اتّساع شبكة المكتبات العمومية وارتفاع حجم المقتنيات من الوثائق لفائدتها كان من المفروض أن يتمّ تطوير مناهج العمل وتدعيم الإدارة المعنية بالوسائل الضرورية لتواكب هذا النسق على نحو يمكّنها من إحكام التصرّف في السلسلة الوثائقية. غير أنّ أداء المصالح المختصّة بالوزارة في هذا المجال تشوبه العديد من النقائص خاصة فيما يتعلق باقتناء الكتاب الأجنبي وعملية توزيع الكتب ومعالجتها الفنية. ومازال الإشراف الفني على شبكة المكتبات يشكو بدوره قلّة الإحكام من حيث المتابعة والتقييم.

1- اقتناء الكتب الأجنبية

إضافة إلى الاقتناءات التشجيعية من الكتاب التونسي يتمّ الدعم السنوي لأرصدة المكتبات العمومية وإنشاء الأرصدة الأولية للمكتبات المزمع إحداثها باقتناء الكتب الأجنبية فضلا عن الهبات المتأتّية من بعض الجهات[2]. وقد بلغت خلال الفترة 2002-2005 جملة النفقات المنجزة لاقتناء الكتاب الأجنبي 5,592 م.د وهو ما مكّن من اقتناء 9.259 عنوانا بلغ عدد نسخها 1.254.430 نسخة. وتتمّ هذه العملية في إطار اللجنة الاستشارية لاقتراح اقتناء الكتاب الأجنبي[3].

ورغم تأكيد أعضاء هذه اللجنة على ضرورة "إعطاء الأولوية لاقتناء عناوين الكتب الأجنبية المنشورة في تونس" مازالت إدارة المطالعة العمومية تعتمد في اقتنائها لهذا الصنف من الكتب على فهارس دور النشر الأجنبية فحسب معتبرة أنّ الكتاب الأجنبي هو ما ينشر خارج البلاد وهو ما أدّى إلى إقصاء الناشرين التونسيين من المنافسة في هذا المجال.

---

[1] - الفصل 25 من الأمر المنظم لوزارة الثقافة والمحافظة على التراث.

[2] - تمثل هذه الإهداءات نسبة قليلة من مجموع الشراءات (حوالي 1,5 %) وبالتالي سوف لن يتمّ التعرّض إليها في مجمل التقرير كعملية منفردة.

[3] - تمّ إحداثها بمقتضى الأمر عدد 885 لسنة 1998 المؤرخ في 20 أفريل 1998 والتي تضم ممثلين عن عدد من الوزارات والهيئات.

كما لا تتقيّد المصالح المختصّة بإدارة المطالعة العمومية دائما بالمنهجية المحدّدة للقيام بالاقتناءات من الكتب الأجنبية إذ تبيّن أنّه لم يتمّ أخذ رأي اللجان الجهوية[1] في اختيار عناوين الكتب المقتناة بعنوان سنة 2005 حيث تمّت إعادة إدراج بعض العناوين المقتناة سنة 2004 وإضافة عناوين جديدة. وبالنسبة إلى السنوات 2002 و2003 و2004 لم يتمّ الإدلاء بما يفيد أخذ رأي جميع الأطراف المعنية عند اختيار الكتب الأجنبية إذ لم تشمل هذه العملية على التوالي سوى 15 و12 و11 لجنة جهوية.

وقد ظلّت المنهجية المتّبعة لاقتناء الكتاب الأجنبي تقريبية ولا تلبيّ بالضرورة الحاجيات الفعلية للمكتبات العمومية إذ مازالت تفتقر إلى معايير موضوعية لتحديد هذه الحاجيات في غياب الإحاطة الشاملة والدقيقة بالرصيد المتوفّر لديها من العناوين ومن النسخ وتقييمه. وقد ساهم في ذلك خاصّة عدم تركيز فهرس مركزي وقاعدة بيانات ببيليوغرافية وعدم تحيين الفهارس في جلّ المكتبات العمومية فضلا عن تراكم المخزون من الكتب في المستوى المركزي وغياب نظام معلومات كفيل بالتصرّف الناجع في السلسلة الوثائقية. كما لا تستند هذه المنهجية إلى دراسة علمية لاستقراء ميولات المطالعة لرواد المكتبات.

فضلا عن ذلك تبيّن أنّه يتمّ أحيانا تحوير القائمة المقترحة للاقتناء بإضافة عناوين جديدة على نحو يخلّ جوهريا بالطلبات الأصلية وذلك دون الرجوع إلى إدارة المطالعة ولا إلى اللجنة الاستشارية بشأن مدى الحاجة إلى مثل هذه العناوين. من ذلك أنّه تمّت بالنسبة إلى برنامج اقتناءات سنة 2004 إضافة 697 عنوانا جديدا في 86.075 نسخة إلى القائمة الأصلية للعناوين المقترحة من قبل اللجنة الاستشارية أي ما يمثّل 24 % تقريبا من جملة العناوين المقترحة وتمّ اقتناء 124 عنوانا في 14.900 نسخة. وبالإضافة إلى ذلك تعمد إدارة المطالعة العمومية إلى تجميع الأدلة مباشرة من دور النشر بمناسبة انعقاد معارض الكتاب أساسا وتعيين دار نشر بعينها بالنسبة إلى كلّ مجموعة من العناوين المدرجة بالقائمة المقترحة للاقتناء والتي يتمّ على أساسها الإعلان عن طلبات العروض ذات الصلة. ومن شأن ذلك أن يخلّ بمبادئ المنافسة والشفافية والمساواة أمام الطلب العمومي.

---

[1] - لجنة جهوية بكلّ ولاية.

ومن جهة أخرى ورغم ما دعت إليه اللجنة الاستشارية في العديد من جلساتها إلى ضرورة دعم اقتناء الكتب العلمية والفنية والمراجع الإنقليزية والأوعية الإلكترونية وما تضمّنته تقارير أنشطة عدد من المكتبات بهذا الخصوص وضرورة التنسيق في هذا المجال مع لجنة شراء الكتاب التونسي فإنّ إدارة المطالعة العمومية ظلّت تتّبع نفس التوجّه دون الأخذ بعين الاعتبار هذه المقترحات أو الاستناد إلى معايير موضوعية فيما يتعلق بهذه الاقتناءات. فقد استأثرت كتب الأطفال والقصص والكتب الأدبية بما يناهز معدّل 68 % من مجموع المقتنيات من الكتب الأجنبية خلال الفترة 2000-2005 والحال أنّ معظم المقتنيات التشجيعية من الكتب التونسية هي من الأصناف المذكورة. وفي المقابل لم تتجاوز نسبة العناوين الأجنبية المقتناة من الكتب العلمية والفنية معدّل 3 % من جملة المقتنيات خلال نفس الفترة. وتبيّن من خلال التقارير السنوية المتعلقة بأنشطة 134 مكتبة لسنة 2004 و124 مكتبة لسنة 2005 أنّ رصيد أكثر من 80 % منها يكتسي طابعا أدبيا وقصصيا خلافا للرغبات المعبر عنها بعدد كبير من المكتبات المعنية والتي تتّجه إلى كتب تتّصل بمجالات علمية وفنية وفلسفية واجتماعية.

وقد خلصت إدارة المطالعة العمومية بعد زيارات ميدانية إلى المكتبات قامت بها سنة 1999 إلى الوقوف على عدّة نقائص منها خاصّة أنّ "ثراء المجموعات من الكتب وتنوعها يبقى دون حاجيات القراءة المتزايدة إذ أنّ نسبة 40 % منها هي كتب تونسية وفي نسخ متكرّرة". وقد تبيّن من خلال المعاينات الميدانية لدى عدد من المكتبات في إطار المهمة الرقابية أنّ هذا الوضع مازال قائما في سنة 2006.

أمّا بالنسبة إلى الأوعية الإلكترونية وعلى عكس ما تمّ إقراره في هذا المجال من ضرورة دعم الثقافة الرقمية لم يتجاوز منذ سنة 2002 عدد العناوين المقتناة على محامل رقمية 134 عنوانا من جملة 9.259 عنوانا تمّ اقتناؤها.

وفيما يتعلّق باستلام الكتب التي يتم اقتناؤها فإنّ إدارة المطالعة العمومية التي تتولّى هذه العملية لا تتمّ موافاتها من قبل المصالح المالية بالوزارة بالعقود المبرمة مع المزوّدين أو بالطلبات الفعلية.

2- توزيع الكتب

تتولّى إدارة المطالعة العمومية توزيع الكتب الأجنبية ونسبة 80 % من الاقتناءات التشجيعية من الكتب التونسية والكتب المتأتّية من مصادر أخرى على المكتبات العمومية. وقد انتهجت إدارة المطالعة منذ سنة 1994 طريقة التوزيع الجهوي التي تستند إلى عدد السكّان بكلّ ولاية وعدد المكتبات العمومية الموجودة بها. وتمرّ عملية التوزيع بثلاث مراحل مختلفة حيث يتمّ في البداية تحديد حصّة كلّ ولاية من الكتب وإعداد جداول التوزيع الخاصّة بها ثمّ تتمّ إحالة الحصص إلى المكتبات الجهوية المعنية التي تتولّى بدورها توزيعها على المكتبات المحلية. غير أنّ هذه العملية تتّسم بالبطء في مختلف مراحلها وتشوب المعايير التي تعتمدها عدّة نقائص.

فبخصوص المعايير المعتمدة في التوزيع أدّى الاستناد الحصري إلى مقياسي عدد السكان وعدد المكتبات إلى توزيع العناوين بصفة متجانسة وجزافية بين مختلف المكتبات بدون الأخذ بعين الاعتبار العناوين المعبّر عنها أحيانا من قبل أمناء هذه المكتبات أو الإلمام بالرصيد المتوفّر من العناوين لدى المكتبات المعنية وهو ما يجعل تشريك أمناء هذه الهياكل في مسار اختيار الكتب المزمع اقتناؤها قصد ترشيد المقتنيات غير ذي جدوى.

وفضلا عن ذلك لم تمكّن المنهجية المعتمدة في التوزيع من تقليص الفوارق الملاحظة بين الجهات بخصوص المؤشّر المتعلق بعدد الكتب لكلّ ساكن والتي بقيت تقريبا على حالها منذ سنة 2001. فقد ظلّ هذا المؤشرّ إلى غاية سنة 2005 في حدود كتاب واحد لكلّ 4,26 ساكنا بولاية أريانة مثلا في حين بلغ كتابا لكلّ 0,83 ساكنا بولاية توزر علما بأنّ المعدّل الوطني بلغ في السنة المذكورة كتابا لكلّ ساكنين تقريبا.

وفي ما يتعلّق بالبطء الذي تتّسم به عملية التوزيع فقد تبيّن أنّه بالنسبة إلى المرحلة الأولى من التوزيع بلغت الفترة الدنيا الفاصلة بين اقتناء الكتاب وتوزيعه ما يناهز 18 شهرا. وقد بلغت بالنسبة إلى بعض العناوين أكثر من خمس سنوات.

أمّا بخصوص مرحلة إيصال الكتب إلى المكتبات الجهوية فإنّها تشهد بدورها تأخيرا حيث تبيّن أنّ عملية ضبط نصيب كلّ جهة من الكتب لا تشفع مباشرة بإرسال تلك الكتب إلى الجهة المعنية إذ بلغ معدّل الفترة الفاصلة بين العمليتين حوالي 5 أشهر خلال سنة 2005 وما يناهز السنة بالنسبة إلى بعض الجهات. وقد بلغ في شهر جوان 2006 عدد الكتب التي مازالت في انتظار الشحن إلى الجهات بعدما استنفدت مرحلة التوزيع المركزي

57.921 نسخة. وبدون اعتبار الكتب المخصّصة لتكوين الأرصدة الأولية للمكتبات الجديدة بلغ المخزون من الكتب بإدارة المطالعة العمومية ما جملته 824.780 نسخة.

وفيما يتعلّق بالمرحلة الأخيرة من توزيع الكتب على المكتبات المحلية فعلاوة على الوقت اللازم المخصّص لتسجيل أرقام الجرد بالمكتبات الجهوية على الكتب المعنية فإنّ عملية التوزيع تستغرق وقتا إضافيا مرتبطا بمدى توفّر وسائل النقل اللازمة لذلك[1]. ولا تتوفّر بالإدارة المركزية معلومات شاملة ودقيقة بخصوص هذه المرحلة إذ تبيّن على سبيل المثال أنّ 11 مكتبة جهوية فقط من جملة 24 مكتبة مدّت الإدارة المركزية في سنة 2005 ببيانات حول هذه العملية علما بأنّ معظم هذه البيانات لا تتضمّن تاريخ استلام الكتب من قبل المكتبات المحلية.

وقد انعكست هذه الوضعية سلبا على التصرّف في السلسلة الوثائقية سواء تعلّق الأمر بإيصال الكتب إلى القرّاء في آجال مقبولة وبترشيد عملية الاقتناء أو بتراكم المخزون على المستوى المركزي والجهوي. كما لا تتوفّر الضمانات اللازمة للعناية بالمخزون والمحافظة عليه وذلك بالنّظر خاصّة إلى ضيق الفضاءات المخصّصة له والحالة الرديئة للبعض منها فضلا عن عدم إحكام متابعة عمليات دخول الكتب وخروجها وغياب نظام معلوماتي للغرض.

3– المعالجة الفنية للمجموعات الوثائقية

تتمثّل المعالجة الفنية للكتب في عمليتي فهرسة العناوين وتصنيفها وإنشاء قاعدة بيانات ببيليوغرافية في شأنها. وتعدّ هذه العملية من أهمّ ركائز التصرّف الناجع في السلسلة الوثائقية بالمكتبات العمومية لضبط نوعية الأرصدة المتوفرة ومحتواها ممّا يساعد على ترشيد المقتنيات وتوزيعها ومتابعة التصرّف فيها من جهة وتمكين روّاد المكتبات من الإطلاع بصفة علمية ومنهجية على محتوى هذا الرصيد من جهة أخرى.

وقد تولّت إدارة المطالعة العمومية منذ سنة 1993 تقديم تصوّر أوّلي لإعادة تنظيم الفهارس المركزية للمكتبات العمومية يهدف إلى إيجاد نظام إعلامية متكامل يمكّن من مواكبة توسّع شبكة المكتبات وتضخّم مجموعاتها إضافة إلى تيسير عملية الإعارة والتمهيد

---

[1] - مراسلة إدارة المطالعة العمومية موجهة إلى وزير الثقافة لطلب"توفير وسائل النقل الضرورية لمساعدة أمناء المكتبات الجهوية على تأمين التوزيع الجهوي للكتب في أحسن الظروف".

لإنشاء شبكة وطنية للمعلومات بالتعاون مع المؤسّسات التوثيقية والمكتبية الموازية. وقد ورد بهذا التصور بالخصوص أنّه "أمام تضخّم الفهارس المركزية وصعوبة ترتيبها وتسييرها وانعدام المتابعة الدقيقة لمجموعات الكتب أصبحت الاقتناءات المركزية لا ترتبط بالحاجة الحقيقية للمكتبات على المستويين النوعي والكمّي..."[1]. كما "أنّ عملية ترشيد الاقتناء وتوزيع الكتب على المكتبات العمومية يتطلب فهرسا مركزيا كأداة عمل لاختيار الاقتناءات الجديدة وأصبح من الضروري إدخال الإعلامية في هذا المجال"[2].

غير أنّه رغم الجهود المبذولة من قبل المصالح المعنية بالوزارة بهذا الخصوص فإنّ المعالجة الفنية للوثائق المكتبية ظلّت رهينة تركيز المخطط المديري للإعلامية لوزارة الثقافة والمحافظة على التراث وتأهيل شبكة المكتبات العمومية والإدارة المركزية وتجهيزها بالوسائل الحديثة للاتصال والمعلومات.

ولئن تمّ تسجيل بعض المحاولات في اتجاه تركيز فهرس مركزي وقاعدة بيانات ببيليوغرافية فإنّ هذه المحاولات لم تنصهر في إطار خطّة شاملة واقتصرت على بعض العمليات المنفردة فضلا عن عدم اعتمادها على منهجية وتقنية موحّدة ولم تؤدّ في مجملها إلى استعمالات تُذكر. ومازالت إدارة المطالعة العمومية بصدد بلورة المنهجية الفنية لفهرسة العناوين وضبط الحاجيات من التطبيقات الإعلامية الملائمة لتركيز نظام معلوماتي توثيقي بثماني مكتبات تمّ اختيارها كأنموذج للغرض[1]. ومن شأن هذه الوضعية أن تعطّل انخراط شبكة المكتبات العمومية في السياسة الوطنية للتوثيق والإعلام التي أُقرّ إرساؤها في أواخر سنة 2005[2] وأن لا تساعد على الدخول في شراكة معلوماتية مع المكتبة الوطنية حول تبادل البيانات وتداول المعلومات الخاصّة بالرصيد الوطني من الكتب والوثائق.

ومن جهة أخرى لم تتمكّن جلّ المكتبات العمومية من تحيين فهارسها الورقية. وحسب أمناء المكتبات المعنية دفعت هذه الوضعية بروّاد هذه الهياكل إلى التنقل بين الرفوف أحيانا للبحث عن العنوان المطلوب أو الاطلاع مباشرة على ما توفّره المكتبة ممّا يساهم في عزوفهم عن ارتيادها.

---

[1] - الوثيقة المعدّة من قبل إدارة المطالعة العمومية والمتعلقة بالتصور الأوّلي لإعادة تنظيم الفهارس (1993).

[2] - مكتوب صادر عن إدارة المطالعة العمومية عدد 68 بتاريخ 17 جانفي 1997 وموجّه إلى وزير الثقافة.

[1] - في إطار الاتفاقية المبرمة مع الحكومة الفرنسية في سنة 2005.

[2] - بقرار رئاسي بمناسبة تدشين المكتبة الوطنية في نوفمبر 2005.

4- المتابعة الفنية لشبكة المكتبات والتصرّف في الرصيد

بلغ بتاريخ 31 ديسمبر 2005 رصيد المكتبات العمومية 5.097.172 كتابا[3].
ورغم المجهودات المبذولة خلال السنوات الأخيرة لتدعيم هذا الرصيد فإنّه بقي دون المقاييس المعتمدة من قبل منظمة اليونسكو في هذا المجال والتي توصي بتوفير كتابين أو ثلاثة كتب على الأقلّ لكلّ ساكن في الدول النامية. ومهما كان حجم هذا الرصيد وأهمّيته فإنّه يبقى دائما في حاجة إلى التقييم ومتابعة التصرّف فيه. فلئن تمّ منذ سنة 1994 إحالة جانب من الإشراف الإداري والمالي على المكتبات العمومية إلى المندوبيات الجهوية للثقافة والمحافظة على التراث فقد ظلتّ المتابعة الفنية لهذه الهياكل من حيث دعم الأرصدة والتصرّف فيها من مشمولات إدارة المطالعة العمومية على المستوى المركزي.

وتمثّل تقارير النشاط الشهرية والسنوية الواردة من المكتبات العمومية المتضمّنة للبيانات الضرورية بهذا الخصوص (نوعية الرصيد، عدد الكتب المطالعة، أصناف الرواد، ميولات القراءة، الكتب المتلفة والمسحوبة والضائعة،...) الآلية الأساسية المتوفّرة لدى الإدارة المذكورة لمتابعة أنشطة هذه المكتبات. غير أنّ إدارة المطالعة العمومية فضلا عن عدم حرصها على انتظام مدّها بهذه التقارير، لا تتولّى استغلال المعطيات المضمّنة بالتقارير السنوية إلاّ لجمع الإحصائيات لإدراجها بتقارير نشاطها السنوية دون اعتماد هذه التقارير لإجراء أي تقييم أو متابعة. ولا تعمد الإدارة المعنية إلى التدقيق في صحّة البيانات المصرّح بها أو مقارنتها بتلك المتوفّرة لديها. فقد تبيّن من النظر في التقارير السنوية المتعلّقة بنشاط سنتي 2004 و2005 الواردة على التوالي من 134 مكتبة و124 مكتبة وجود تباين بين الرصيد المصرّح به والرصيد النظري في 56 تقريرا ورغم ذلك تعتمد إدارة المطالعة المعنية البيانات الواردة بهذه التقارير دون أي تدقيق.

كما تعتمد إدارة المطالعة العمومية نسبة 2,5 % من الرصيد المتوفّر بكلّ مكتبة كحدّ أقصى معقول من الكتب المسحوبة أو المتلفة أو المفقودة. غير أنّها في المقابل لم تعمل على التدقيق في هذه النسبة بناء على ما يتم التصريح به في إطار التقارير المذكورة بهذا

---

(3) - حسب الإحصائيات الواردة من المكتبات العمومية على إدارة المطالعة العمومية إضافة إلى المخزون في انتظار التوزيع.

الخصوص والحال أنّ بعض المكتبات تجاوزت هذه النسبة بكثير فيما يتعلق بنشاط سنتي 2004 و2005.

ومن ناحية أخرى تبيّن من خلال الاطلاع على التقارير سالفة الذكر ومن خلال الزيارات الميدانية المنجزة في إطار المهمّة الرقابية إلى بعض المكتبات العمومية الموجودة خاصّة بمنطقة تونس الكبرى أنّ عددا من هذه المكتبات تشكو ضيق الفضاءات المخصّصة لها ونقصا في الرفوف وهو ما اضطرّها إمّا إلى عدم قبول المقتنيات الجديدة من الكتب أو تركها في الصناديق والحال أنّ هذه المكتبات تضمّ عددا من العناوين القديمة التي لم يتمّ تداولها إطلاقا. ومع ذلك لم تقم إدارة المطالعة العمومية بتشخيص هذه الوضعية ومعالجتها قصد تطهير المكتبات من العناوين التي يمكن الاستغناء عنها لتمكينها من استيعاب الكتب الجديدة.

د- التعريف بالكتاب التونسي بالداخل

في إطار العمل على توفير المادة الثقافية لمختلف الفئات والشرائح الاجتماعية وكافة الجهات تعمل وزارة الثقافة والمحافظة على التراث على التعريف بالكتاب التونسي بالداخل من خلال توزيعه على عدّة أطراف من ناحية والإشراف على إقامة المعارض الجهوية وتنظيم معرض تونس الدولي من ناحية أخرى.

1- توزيع الكتاب التونسي من قبل إدارة الآداب

تتمثّل الخطة المتّبعة في مجال التعريف بالكتاب التونسي بالداخل من قبل وزارة الثقافة والمحافظة على التراث في توزيع نسبة 20 % من الاقتناءات التشجيعية من الكتب التونسية على بعض الهياكل العمومية والجمعيات الثقافية والمدارس والمندوبيات الجهوية للثقافة والمحافظة على التراث. وقد تبيّن من النظر في عمليات توزيع هذه النسبة من الاقتناءات التي تمّت منذ سنة 2001 إلى غاية 5 جوان 2006 أنّ هذه العمليات لا تعتمد على مقاييس واضحة وموضوعية إذ تكاد تقتصر على تلبية المطالب التي ترد على إدارة الآداب. وقد نتج عن ذلك تباين بين جهة وأخرى فيما يتعلّق بالكتب الموزّعة. من ذلك أنّ المندوبية الجهوية ببن عروس تحصّلت خلال سنة 2001 على ما يقارب 25 % من مجموع

الكتب الموزّعة على المندوبيات وأسند إلى المندوبية الجهوية للثقافة بصفاقس خلال سنة 2002 أكثر من 38 % من جملة الكتب الموزّعة في هذا الإطار.

2- إقامة المعارض الجهوية

تمثّل المعارض الجهوية إحدى آليات التعريف بالكتاب التونسي بالداخل وترويجه. وإزاء ما شاب تنظيم المعارض من قلّة إحكام وما كان لها من انعكاس على حركية التعريف بالكتاب وترويجه[1] تمّ بمقتضى منشور وزير الثقافة عدد 63 بتاريخ 14 ديسمبر 1995 الموجّه إلى المندوبين الجهويين للثقافة ضبط شروط تنظيم المعارض الجهوية. وقد اقتضى هذا المنشور تنظيم تلك المعارض سنويا بمراكز الولايات لمدّة تتراوح بين أسبوعين وثلاثة أسابيع ووجوب تخصيص نصف المعروضات على الأقلّ إلى الكتاب التونسي وضرورة تخفيض سعر الكتاب بنسبة 40 % وتنظيم الأنشطة الموازية للمعرض مثل اللقاءات بالمؤلّفين وحصص الترغيب في المطالعة.

وسعيا إلى توفير الآليّات الكفيلة بتذليل الصعوبات أمام انتشار الكتاب وتوزيعه والحرص على تجذير تقاليد اقتنائه أوصت جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 5 جانفي 2004 والمخصّصة للنظر في مشروع الخطة الوطنية لإنتاج الكتاب وتوزيعه خاصّة فيما يتعلّق بالسوق الداخلية "بدعوة اتحاد الناشرين التونسيين والأطراف المعنية إلى تنظيم معارض وحملات دوريّة لبيع الكتاب التونسي بتخفيضات استثنائية والعمل على أن تصبح هذه المناسبات تقاليد قارّة". إلاّ أنّ المعارض الداخلية التي تمّ تنظيمها خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى أفريل 2006 لم تكن بالمستوى المأمول من حيث تنظيمها ومن حيث ارتباطها بتظاهرات موازية تمكّنها من المساهمة في التعريف بالكتاب وترويجه.

فقد اتّضح أنّ عدد المعارض التي أقيمت خلال الفترة المذكورة لم يتجاوز 32 معرضا أي بمعدّل 6 معارض في السنة بجميع الولايات. كما أنّ بعض هذه المعارض لا تعتبر معارض جهوية على معنى المنشور المذكور فهي لم تتمّ في إطار الاتفاقية الإطارية التي ضبطها هذا المنشور أو تمّت خارج مراكز الولايات. كما لم يتمّ بالنسبة إلى معارض أخرى التنصيص بالاتفاقيات المتعلّقة بها على أسعار كلّ الكتب أو لم توافق نسبة التخفيض

---

[1] - مذكرة صادرة عن إدارة التنشيط الثقافي بتاريخ 23 نوفمبر 1994 وموجهة إلى وزير الثقافة.

المعتمدة 40 % إضافة إلى غياب ما يفيد القيام بالأنشطة الموازية وخاصّة منها حصص الترغيب في المطالعة واللقاءات مع المؤلّفين. أمّا فيما يتعلّق بتخصيص نصف المعروضات على الأقلّ من حيث عدد العناوين والكميّات المعروضة إلى الكتاب التونسي فقد تبيّن غياب التنصيص على هذا الفصل ضمن 9 ملفّات تمّت الموافقة عليها. وحتى في الحالات التي تمّ فيها التنصيص على ذلك فإنّه لم يتمّ وضع آليات كفيلة بالتثبّت من الالتزام به.

وفضلا عن ذلك مثّلت هذه المعارض في بعض الحالات مناسبة لترويج المواد المدرسية وغيرها وتسويق المخزون من الكتب التي لم تعرف رواجا وذلك كما ورد بالدراسة الأوّليّة حول معارض الكتاب التي قامت بها الغرفة الوطنية للكتبيّين والورّاقين[1].

ونظرا إلى الوضعية الحاليّة لهذه المعارض وفي ظلّ غياب "وحدة متابعة"[2] خاصّة بالكتاب تتولّى التنسيق بين الأطراف المعنية بإنتاج الكتاب التونسي ونشره وتوزيعه وعدم وجود مؤسّسة توزيع خاصّة بترويج الكتاب التونسي، تتأكّد الحاجة إلى القيام بمراجعة شاملة لهذه المعارض والتفكير في بلورة نظام داخلي لها على غرار ما تمّ في شأن معرض تونس الدولي للكتاب أو معرض صفاقس لكتاب الطفل.

3- معرض تونس الدولي للكتاب

يهدف معرض تونس الدولي للكتاب الذي يتمّ تنظيمه سنويا خاصّة إلى الإسهام في النهوض بقطاع الكتاب واستقطاب الاهتمام حوله دعما لدوره في نشر المعرفة وتبادلها كما يهدف إلى توفير الظروف الملائمة لتنشيط حركة التأليف والنشر والتوزيع[3]. وقصد الحدّ من عرض العناوين القديمة تمّ تعديل النظام الداخلي للدورة الرابعة والعشرين في سنة 2006 باتجاه تحديد المشاركة بمنشورات جديدة صادرة بين سنتي 2004 و2006 بنسبة لا تقلّ عن 70 % من مجموع العناوين المشاركة.

وتتولّى وزارة الثقافة والمحافظة على التراث إضافة إلى تحمّل نفقات التنقّل الدولي والداخلي والإقامة لفائدة الضيوف الأجانب الذين تقع دعوتهم إلى الإسهام في إثراء فعاليات

---

[1] - وردت هذه الدراسة على إدارة الآداب بتاريخ 02 أفريل 2005.

[2] - أوصت جلسة العمل الوزارية بتاريخ 24 ماي 2001 بإحداث هذه الوحدة.

[3] - الفصلان 1 و2 من النظام الداخلي لمعرض تونس الدولي.

التظاهرة دعم الكتاب التونسي بمناسبة تنظيم المعرض من خلال التخفيضات المسندة لفائدة المنخرطين في اتحاد الناشرين التونسيين في معاليم كراء الأجنحة ووضع عدد من الأعوان ووسائل النقل على ذمّة المعرض للمساهمة في المهامّ الإدارية والتنظيمية طيلة فترة إقامته. وبالرغم من هذه الجهود فقد تراجع العدد الجملي للمشاركين من 799 مشاركا سنة 2003 إلى 672 مشاركا سنة 2006. كما شهدت مشاركة الناشرين التونسيين تراجعا من 116 ناشرا خلال سنة 2003 إلى 81 ناشرا خلال سنة 2006. ولم يتبيّن ما يفيد توفّر المعطيات الكافية لتقييم تطوّر عدد العناوين المعروضة وخاصة منها العناوين الجديدة والعناوين التونسية.

وقد تمّ خلال الدورة 24 للمعرض التي انتظمت في سنة 2006 إحداث بوابة على الأنترنات خاصّة بمعرض تونس الدولي للتعريف به إضافة إلى قاعدة بيانات تتضمّن جملة من المعطيات حول الدورة المعنية مثل الجهات المشاركة فيها ودور النشر والإصدارات والعناوين المعروضة.

وفي الواقع مازال ترويج الكتاب التونسي بالداخل تعترضه عدّة عراقيل تتمثّل بالخصوص في ضيق السوق الداخلية وغلاء سعر الكتاب الذي مردّه ضعف كمية السحب من كلّ عنوان وارتفاع أسعار المواد المستعملة في صناعته. ويساهم في هذه الوضعية عدم اعتماد أغلب دور النشر الآليات الاقتصادية العلمية مثل دراسة السوق والإشهار إضافة إلى تطوّر المنافسة الأجنبية في الداخل نتيجة تحرير توريد الكتاب[1].

هـ- خطة الترغيب في المطالعة

تطوّر عدد المطالعين بالمكتبات العمومية من 4,793 مليون مطالع سنة 2002 إلى 5,230 مليون مطالع سنة 2004. وقد تطوّر المعدّل الوطني للقراءة[2] من 1,12 كتابا لكلّ مواطن سنة 2002 إلى 1,23 سنة 2004.

وفي هذا الإطار تمّ منذ سنة 1991 إحداث خطّة وطنية للترغيب في المطالعة قصد التعريف بقطاع المكتبات وترسيخ عادة المطالعة لدى مختلف شرائح المجتمع من خلال البرامج التنشيطية داخل فضاء المكتبات وخارجه. غير أنّه لم يتمّ تحديد ملامح هذه الخطة

---

[1] - جلسة العمل الوزارية بتاريخ 25 جانفي 2001.

[2] - الكتب المطالعة والمعارة مقارنة بعدد السكان

وضبط أهدافها بصفة جلية. كما بقيت هذه الخطة مقتصرة على بعض الأنشطة[3] التي تتولّى تنفيذها مصالح وزارة الثقافة والمحافظة على التراث إذ تخلّت بقية الأطراف المعنية بهذه الخطة عن المساهمة الفاعلة فيها ومنها خاصّة اتّحاد الكتّاب التونسيين واتحاد الناشرين التونسيين والجمعية التونسية للموثّقين والمكتبيين وعدد من الوزارات مثل الوزارات المكلفة بقطاعي الطفولة والتربية.

ويتمّ تنفيذ بعض الأنشطة التي تهدف إلى الترغيب في المطالعة ضمن برنامج سنوي تضبطه وتشرف على إنجازه إدارة المطالعة العمومية بالتنسيق مع شبكة المكتبات العمومية وبعض المندوبيات الجهوية للثقافة التي تتولى الإعداد المادي لبعض هذه الأنشطة.

ونظرا إلى عدم تجسيد هذه الخطة على النحو المأمول فقد كانت موضوع عدّة ندوات وطنية وجلسات عمل وزارية قصد تشخيص الصعوبات التي تعترض ضبط معالمها وصياغة أهدافها وتحديد آليات النهوض بها وحثّ الأطراف المعنية بتنفيذها على التنسيق في ما بينها لبلوغ الهدف الأساسي المتمثّل في ترسيخ عادات المطالعة. ورغم ذلك مازالت آليات الترغيب في المطالعة تقتصر على تنظيم بعض التظاهرات ولم يتمّ بعد اتخاذ تدابير عملية لضبط محتوى هذه الخطة.

*

* *

شهد قطاع الكتاب والنشر والمطالعة العمومية عديد الإصلاحات ورصدت لفائدته اعتمادات ما فتئت تتزايد. إلاّ أنّ النتائج المسجلة بقيت دون المنتظر سواء في مستوى إنتاج الكتاب التونسي وترويجه أو على صعيد النهوض بالمطالعة العمومية.

فقد ظلّت التشجيعات المالية لقطاع النشر تتمّ في غياب دراسة تشخيصية شاملة كان من المفروض أن تمكّن من ضبط الحاجيات الحقيقية لهذا القطاع وتحديد مدى جدوى الدعم المسند له سواء من حيث دعم الورق أو من حيث الاقتناءات التشجيعية من الكتب

---

[3] تظاهرات "المسابقة الوطنية لإبداعات الطفل والناشئة" و"مسافر زاده الكتاب" و"الطفل والتراث" و"مصيف الكتاب" و"الملتقى الوطني للمطالعة في الريف" و"الأيّام الوطنية للمطالعة والمعلومات".

التونسية. كما أنّ التصرف في ملفات إسناد الدعم تعوزه متابعة تنفيذ الالتزامات المحمولة على المستفيدين بمقتضى العقود المبرمة مع وزارة الثقافة والمحافظة على التراث. بالإضافة إلى ذلك فإنّ الاقتناءات التشجيعية من الكتب التونسية والاقتناءات من الكتب الأجنبية مازالت تتمّ دون مراعاة حاجيات المكتبات العمومية وبدون أي تنسيق بين الهياكل المعنية بتنفيذ كلّ منها.

وبخصوص النهوض بالمطالعة العمومية فإنّ التصرف في السلسلة الوثائقية من توزيع الكتب ومعالجتها الفنية والتصرف في الأرصدة مازال في حاجة إلى مزيد من الإحكام. كما يقتضي الوضع الإسراع بتأهيل المكتبات العمومية بتجهيزها بالمعدات الإعلامية الضرورية لحسن سيرها وإتمام الربط بشبكة الأنترنات والعمل على مزيد استغلال هذه الشبكة. ويتطلّب النهوض بالمطالعة العمومية كذلك ضبط خطة وطنية واضحة المعالم في هذا المجال وحثّ مختلف المتدخّلين على إنجازها.

ردّ وزارة الثقافة والمحافظة على التراث

I- إنتاج الكتاب التونسي وترويجه

1- التشجيع على الإبداع

أمام ضعف الإقبال على المسابقات المتعلقة بالجوائز التشجيعية للإنتاج الأدبي والعلمي تعكف مصالح الوزارة حاليا على مراجعة النصوص القانونية المنظّمة للجوائز المذكورة في اتّجاه الترفيع في قيمتها المالية قياسا بالجوائز المماثلة التي يرصدها عدد من المؤسّسات الاقتصادية.

2- دعم الورق المخصّص للكتاب

قامت الوزارة بإنجاز منظومة إعلامية متكاملة ستساعد على معالجة ملف دعم الورق المخصّص للكتاب، بطريقة تمكنها من إحكام المتابعة وتلافي النقائص وتحد من إمكانية التجاوزات.

3- النشر على نفقة الوزارة

يقوم مفهوم التوصية بالنشر على فكرة أساسية مفادها أنّ هناك مؤلفات تكتسي من وجهة نظر الوزارة وأهل الاختصاص قيمة ثابتة تجعلها جديرة بالنشر ولكن الناشرين لا يبادرون بنشرها لأسباب عديدة.

وعلى إثر قرار سيادة رئيس الجمهورية بمناسبة اليوم الوطني للثقافة لسنة 2002، القاضي بإحداث سلسلة أمهات الكتب، صارت التوصية بالنشر تهتمّ بالكتب المرجعية وبالمؤلّفات الكاملة لأعلام الفكر والثقافة في تونس.

وستسعى الوزارة مستقبلا إلى تدارك النقائص الواردة بالتقرير، والتي تستدعي مراجعة النصّ المنظّم لصيغة التوصية بالنشر، وتكوين لجنة للغرض، وتوجيه إعلان للناشرين التونسيين لطبع المؤلّفات المرشّحة لذلك.

4- الاقتناءات التشجيعية

تندرج هذه الاقتناءات في إطار مجهود الدولة لتشجيع الإنتاج الأدبي والعلمي، وهي تهدف بالأساس إلى النهوض بحركة النشر بتونس وتنمية الكتاب التونسي تأليفا وطباعة وترويجا، اعتبارا إلى أنّ الإقبال على شرائه سواء داخل البلاد أو خارجها ظلّ دون المأمول.

وستتمّ دعوة مصالح الوزارة إلى التقيّد بالإجراءات المتعلّقة بعرض جميع العناوين المقترحة على اللجنة الاستشارية المختصّة.

5- التعريف بالكتاب التونسي بالخارج وترويجه

تجسيما للقرارات الرئاسية بخصوص التعريف بالكتاب التونسي، عملت الوزارة على مساعدة الناشرين وحثّهم على المشاركة في المعارض

الدولية. وفي تصوّر وإرساء أسس الآليات الكفيلة بتطوير أساليب التعريف بالكتاب التونسي وترويجه.

أ- المعارض الدولية

تدرس الوزارة حاليا صيغا جديدة لتفعيل المشاركة التونسية بالمعارض الدولية منها تمكين الناشرين من منحة سنوية تخوّل لهم حضور هذه المعارض مقابل إمضاء كراس شروط، في حين يتركز حضور الوزارة على بعض المعارض العريقة مثل القاهرة وفرنكفورت وباريس والدار البيضاء، لعرض الإنتاج الجديد والمتميّز مع العمل على استكشاف أسواق جديدة.

ب- إحداث موقع إلكتروني

في إطار دعم ترويج الكتاب التونسي بالخارج تعهد اتحاد الناشرين بإنجاز موقع إلكتروني على شبكة الانترنات للتعريف بالكتاب التونسي وذلك بالتعاون مع الوزارة.

ج- بعث آليات للتشجيع على ترويج الكتاب

تمّ رصد جائزة لأحسن مصدّر يسلّمها سيادة رئيس الجمهورية بمناسبة اليوم الوطني للثقافة، كما قرّر سيادته بمناسبة اليوم الوطني للثقافة لسنة 2003، إحداث شركة بمساهمة الخواص لتتولّى توزيع الكتاب بالداخل وبالخارج.

6- المعارض الجهوية

اعترضت عملية إقامة المعارض الجهوية عدة صعوبات تمثّلت أساسا في :

- ضعف إمكانيات اتحاد الناشرين على مستوى المتابعة والتنسيق.
- قلة عدد الناشرين أو الموزّعين القادرين على تنظيم مثل هذه التظاهرات على الوجه المطلوب، بالإضافة إلى التحفّظات التي أثارها أصحاب الكتبيات تجاه إقامة هذه المعارض.

ولتدارك هذه الصعوبات، تمّ تكوين لجنة صلب الوزارة للتفكير في بلورة صيغ جديدة لإقامة هذه المعارض.

7- التعريف بالكتاب التونسي بالخارج من خلال الترجمة

من المؤمّل بعد صدور الأمر عدد 401 لسنة 2006 المؤرّخ في 3 فيفري 2006 والمتعلّق بإحداث المركز الوطني للترجمة وضبط تنظيمه الإداري والمالي، أن يتمّ وضع وتنفيذ خطة وطنية للترجمة "لتعزيز حضور الثقافة التونسية في المشهد الثقافي العالمي وإبراز قدرتها على التعبير عن هويتها والانخراط في الحداثة باعتبارها ثقافة إبداع وإبتكار". (1)

8- توزيع الكتاب التونسي من قبل إدارة الآداب

تتولّى إدارة الآداب توزيع نسبة 20 % من الإقتناءات التشجيعية من الكتب التونسية على بعض الهياكل العمومية والجمعيات الثقافية والمدارس والمندوبيات الجهوية للثقافة الواردة عليها، ويعزى التباين في النسب المائوية للكتب الموزّعة المشار إليه بالتقرير إلى طلبات الجمعيات والهياكل العمومية التي تتفاوت من جهة إلى أخرى بحسب كثافة الأنشطة الثقافية.

9- معرض تونس الدولي للكتاب

---

(1) **الفصل 2 من الأمر المشار إليه أعلاه.**

تمّ منذ سنة 2005 اعتماد عدد الناشرين كقاعدة لإحصاء عدد المشاركين، على غرار المعارض الدولية الكبرى للكتاب، وليس عدد العارضين (ناشرين وكتبيين) كما كان معمولا به سابقا، وهو ما يفسر التفاوت المشار إليه في التقرير.

وتجدر الإشارة إلى أنّ دورة 2005 شهدت مشاركة 128 ناشرا جديدا بينما سجّلت دورة 2006 مشاركة 224 ناشرا لأوّل مرة.

II- التشجيع على المطالعة العمومية

1- إحداث المكتبات العمومية

اعتمدت تونس مقياس مكتبة قارة لكلّ 5000 ساكن عند إحداث هذه المشاريع في حين تؤمّن المكتبات المتنقّلة خدمات المطالعة في المناطق الريفية ومحدودة السكان وبفضل منجزات المخططات التنموية الماضية تقلّصت فضاءات المكتبات غير الوظيفية من 95 % في بداية السبعينات من القرن الماضي إلى 12,6 % فقط سنة 2006. وقد انعكس هذا التطوّر إيجابا على الإقبال على الكتاب والمطالعة في المدن والأرياف.

2- تطوير عمل المكتبات العمومية

شرعت الوزارة في تنفيذ القرار الرئاسي القاضي بربط المكتبات العمومية بشبكة الأنترنيت ابتداء من سنة 1999 على مراحل وبمعدل ما بين 50 و60 مكتبة عمومية سنويا. وستتدعّم هذه الخدمات بتركيز الخطوط الرقمية الطرفية اللامتوازية ADSL عوضا عن الخطوط التناظرية.

كما سيتمّ تنفيذ مشروع حوسبة المكتبات العمومية في إطار برنامج التعاون التونسي الفرنسي (FSP) بعد الانتهاء من الدراسات الفنية وإعداد كراس الشروط قبل موفى سنة 2007.

3- التصرّف في السلسلة الوثائقية والمتابعة الفنية للمكتبات

أ- اقتناء الكتب الأجنبية

تشجّع الوزارة الناشرين التونسيين باقتناء مجموعات هامة من كتبهم توزّع 80 % منها على المكتبات العمومية إلاّ أنّ إثراء الأرصدة يتطلّب اقتناء كتب أجنبية ذات مضامين متنوّعة علمية وتقنية تلبية لحاجيات المستفيدين الذين يتقدّمون باقتراحاتهم إلى اللجان الجهوية للاقتناء قبل إحالتها إلى إدارة المطالعة لعرضها على اللجنة الوطنية لاقتناء الكتاب الأجنبي.

ب- توزيع الكتب

ساهم ارتفاع الاعتماد المخصّص لاقتناء الكتب خلال السنوات الماضية في تحسين معدلات اقتناء وتوزيع الكتب حسب عدد السكان ليتحوّل من كتاب لكلّ 3 سكان سنة 2000 إلى كتاب لكلّ ساكنين (2) سنة 2006. والوزارة جاهدة لتوفير الإمكانيات الضرورية لتوزيع الكتب إلى الجهات (وسائل نقل، إطار بشري، فضاءات الخزن).

ج- المعالجة الفنية للمجموعات الوثائقية

ستتمكّن المكتبات العمومية بفضل تنفيذ مشروع الحوسبة وإرساء نظام معلوماتي من تجاوز الصعوبات الفنية وخاصّة التصرّف في الفهارس الورقية والاندماج في المنظومة الوطنية للمعلومات.

د- المتابعة الفنية لشبكة المكتبات والتصرّف في الرصيد

تعتمد الوزارة في هذا الباب على مقاييس موضوعية لتوزيع الأرصدة كعدد السكان وعدد الوحدات المكتبية كما تعتمد التقنيات الدولية المعمول بها في المعالجة البيبليوغرافية للوثائق.

وتعتبر معدّلات إتلاف الكتب سنويا والمتراوحة بين 0,93 % و2 ,09 % دون المقاييس الدولية التي تتجاوز 3 % سنويا. ولمزيد إحكام التسيير والتصرّف في شبكة المكتبات العمومية أحدثت الوزارة مصالح جهوية للمكتبات والمطالعة للاضطلاع بمشمولات التكوين والإرشاد والمتابعة الفنية خاصّة أنّ عديد الوحدات المكتبية تفتقر للإطار المختصّ.

هـ - خطة الترغيب في المطالعة

تهدف هذه الخطة إلى تطوير أنشطة المكتبات وتعميق أهدافها من أجل تنمية الميل القرائي لدى المواطن وترسيخ المطالعة كممارسة ثقافية ثابتة في المجتمع.

وقد عملت الوزارة على تطوير برامج الخطة وتعميمها في كامل ولايات الجمهورية وتسعى إلى إشراك وزارات أو أطراف أخرى معنيّة بالكتاب والمكتبات والمطالعة لإثراء برامجها.